مقدمـــــة:

إن الحرية الفردية تعرضت لانتهاكات عبر التاريخ الذي أرشدنا إلى النظم السائدة آنذاك وبينت لنا مقام الفرد من خلال المنظومة القانونية لكل حضارة ولكل دولة وما هي الأسس التي بنيت عليها مبادئ الحكم، ونظرتها إلى حقوق وحريات الفرد، والتي قيدتا عبر ممارسات تعسفية وتسلطية، ابتذلت فيها إنسانية الإنسان فقد تعاملت معظم الحكومات والأنظمة السياسية حتى القرن العشرين بشيء من التردد والحرص، بل والرفض أحيانا في دول عديدة، كانت غالبية نظم الحكم بها تميل نحو الفردية، اعتقاد منها أن منح الشعوب الحرية سيعطي لها فرصة التمرد والعصيان على الحكام والتخلص منهم.

وإذا كانت الحرية الفردية تكاد تكون مهدرة في النظم القانونية الوضعية القديمة، فإن الأمر جد مختلف في الشريعة الإسلامية، وذلك لأن الإسلام قد أعلا قيمة الإنسان وكرمه تكريما، فقال الله تعالى:﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾،(سورة الإسراء الآية70) وزيادة في تكريم الإنسان علمه ما لم تعلم الملائكة وأسجدهم له، إذ قال سبحانه وتعالى في شأنه:﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾ (سورة البقرة الآية 24).

فقدر الإنسان في ظل الإسلام رفيع والمكانة المنشودة له تجعله سيدا في الأرض والسماء، فإذا كانت غاية الشرع الإسلامي هي تكريم الإنسان وإعلاء شأنه في الأرض، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يملك الإنسان كل حقوقه، وإن يكون له مكانة التمتع بها وأن تحاط بكل الضمانات الكفيلة بصيانتها وحمايتها.

إن العدالة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في ظل نظام لا تراعى فيه الضمانات الأساسية أو يفرض قيودا تحد من ممارسة الفرد لحرياته ، لأن ذلك يؤدي الى المساس بكرامة الإنسان و إغفال حقوقه و الاعتداء على حريته ، كما يؤدي إلى حقائق زائفة عن المحاكمة و الإخلال بحق المتهم في الاستفادة من هذه الضمانات ، وعلى هذا النحو لا

يشكل هدرا لمصلحة خاصة فحسب ، وإنما يمثل اعتداء على النظام الاجتماعي بأكمله باعتباره يتصادم مع المفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية والتي تقوم أسس هامة وهي احترام مبدأ براءة الإنسان، احترام الشرعية الإجرائية، كفالـــــة حقـــوق الدفـــــاع و وفق هذا المضمون تم تحديد موضوع الدراسة الذي يدور حول الضمانات التي كفلتها القوانين الوضعية و كذا الشريعة الإسلامية في سبيل ضمان عدم المساس بالحرية الفردية و التي تناولنا فيها أهم المبادئ القانونية التي يجب مراعاتها لأجل تحقيق ذلك .